البحوث والدراسات

الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية

د. شملان يوسف العيسى*
أ. د. أمين عواد المشاقبة**
د. مازن غرايبة***
كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت
دولة الكويت

الملخص:

ركزت هذه الدراسة على معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، وحاولت الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة، من أهمها: ما الاتجاهات السياسية لدى طلبة الجامعة؟ ما مدى المعرفة والاهتمام بمكونات النظام السياسي بأبعاده الدستورية والقانونية؟ وكيف يقوّم الطلبة الأداء والإنجاز السياسي لمؤسسات الحكم، ومن أجل ذلك صممت استبانة اشتملت على ٣٥ فقرة لقياس الاتجاهات والمتغيرات المرتبطة بها، واختيرت لهذه الغاية عينة عشوائية من مختلف كليات الجامعة، بلغ حجمها ٤٥٥ طالباً وطالبة، وكانت نسبة الذكور إلى الإناث ٣٣,٣٪، ٦٥,٣٪ على التوالي، وتوصلت الدراسة إلى أن ٧٣٪ من الطلبة مهتمون، ولديهم اطلاع على القضايا السياسية، وأظهرت الدراسة كذلك تدني النسبة في مجال الثقافة السياسية والقانونية على المستوى المحلي؛ إذ زادت النسبة عن ٦٥٪، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الدولة، وفي الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن نسبة عالية تؤمن بتطبيق الشريعة الإسلامية.

سلّم البحث في سبتمبر ٢٠٠٣م، وأجيز للنشر في مايو ٢٠٠٤م.

* مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، وأستاذ السياسة المقارنة المساعد بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
** أستاذ العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
*** أستاذ العلوم السياسية المساعد بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

تمهيد:

ثمّة إجماع بين علماء السياسة وعلماء الاجتماع على أن النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات، لا يعيش في فراغ، بل يعيش ضمن بيئة معقدة مكونة من عناصر اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤثر فيه ويؤثر فيها، ودرجة التأثير والتأثر تلك تتفاوت من مجتمع إلى آخر استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التي من أهمها مدى انفتاح ذلك النظام ودرجة مرونته، ومدى قدرته على التعامل مع ما يأتيه من تغذية راجعة من تلك البيئة المعقدة.

فإذا كنا نعرف أن أي مجتمع من المجتمعات يتشكل من أفراد وجماعات وشرائح تختلف فيما بينها باختلاف مركباتها المعرفية والنفسية، فإنه من البديهي أن يظهر صدى هذا الاختلاف الثقافي في عملية التغذية الراجعة تلك. ومن هنا تأتي أهمية توجه أفراد المجتمع وثقافتهم السياسية، المتمثلة في معارفهم ومشاعرهم وتقويمهم للنظام السياسي الذي يعيشون في كنفه، وما يتبناه من قيم ومرتكزات وما يقوم به من وظائف.

وتعتبر هذه التوجهات وتلك الثقافة أحد مفاتيح فهم الطريقة التي تعمل بها مؤسسات النظام ورموزه وتفسير هذه الطريقة، وكذلك فهم طبيعة الوظائف والأدوار التي تؤديها حاضراً أو من المفروض أن تؤديها مستقبلاً.

لا عجب أن تصبح الاتجاهات السياسية للأفراد محلاً للبحث العلمي المنظم، وهذه الدراسة محاولة بهذا الاتجاه: فهي تهدف إلى تعرف توجهات شريحة مهمة من شرائح المجتمع الكويتي تجاه النظام السياسي بنىً ورموزاً وأداءً. فطلبة الجامعة هم المستقبل والطليعة، وهم أكثر شريحة تنظيماً في المجتمع، ومن المفروض أن تكون أكثر وعياً بالحاضر وبحاجات المستقبل.

أهمية الدراسة:

تعد الدراسات الميدانية / الأمبريقية من أهم وسائل فهم الواقع السياسي للمجتمعات؛ وذلك لكونها تستمد بياناتها من أرض الواقع ومن الفرد باعتباره محور العملية السياسية وبؤرة تركيزها، هذا بالإضافة إلى تميزها بالحياد

والموضوعية (Value Free)، حيث يتعامل الباحث مع معطيات الواقع كما تعبر عنه استجابات المبحوثين حول القضية المراد بحثها، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الاتجاهات التي تشكل أحد أهم محاور الثقافة السياسية السائدة في أي مجتمع من المجتمعات، ومن المعروف أن هناك أسساً ومرتكزات كثيرة ومتشابكة لمفهوم الثقافة السياسية خصوصاً فيما يتعلق بالأفكار والأيديولوجيات السائدة، إضافة إلى مدى الاهتمامات والمعارف السياسية بكل ما يتعلق بمكونات النظام السياسي، ناهيك عن نظرة الفرد نحو الإنجاز والأداء السياسي، وعلى أي نحو يقوّمه، بما يكشف عن مدى كفاءة النظام سلباً أو إيجاباً من وجهة نظر مواطنيه. إن الاتجاهات السياسية السائدة في أي مجتمع مهمة للغاية؛ إذ تؤثر في بناء السلوك السياسي للفرد ومدى تفاعله مع النظام السياسي.

وتعد شريحة الطلبة بشكل عام والجامعيين بشكل خاص، من أهم الشرائح الاجتماعية، بخاصة في المجتمعات النامية والفتية، فهم قادة المجتمع وصناع التغيير والتقدم في مجتمعاتهم في مناحي الحياة كافة. وعليه فإن معرفة توجهاتهم تجاه قضايا مجتمعهم، وبخاصة في الأمور السياسية هو أمر حيوي ومهم؛ لأننا من خلال فهمنا لتوجهاتهم تلك نستطيع فهم طبيعة مسيرة مجتمعاتهم من الناحية السياسية وسبر أغوارها والحكم عليها. ومن هنا فإن دراسة توجهات طلبة جامعة الكويت الذين يفوق عددهم ستة عشر ألف طالب وطالبة، قصد استجلاء توجهاتهم السياسية ومنطلقاتهم الفكرية ومدى وعيهم بالأمور السياسية – هو أمر حيوي ومهم بالإضافة إلى أنه يقدم لصانع القرار في الكويت رأي شريحة يفترض أن تكون الأكثر يقظة ووعياً من بين شرائح المجتمع الكويتي. أما على الصعيد النظري، فإن هذه الدراسة تضيف إلى غيرها من الدراسات عن المجتمع الكويتي مُشكّلة تراكماً معرفياً في أدبيات السياسة الكويتية.

الإطار النظري:

مفهوم الاتجاه:

تعتبر دراسات الاتجاهات السياسية من الدراسات الحديثة؛ إذ بدأت مع بداية القرن العشرين؛ حيث ظهرت عدة دراسات شكلت الريادة في هذا المجال مثل دراسة ثورستون ١٩٢٨م، ودراسة ليكرت ١٩٣٢م. وفي منتصف ذلك القرن برزت جهود جديدة أعطت دفعة قوية لهذا النوع من الدراسات؛ إذ أسهمت في تطوير تقنيات لقياس الاتجاهات في دراسات كل من هوفلاند، وجيننز، وكيلي. (مشاقبة ١٩٩٩م)

وفي مجال التعريف فإن قوردن ألبورت (G.W.Alport) يعرف الاتجاه بأنه "حالة من التهيؤ العقلي والعصبي تنظمها الخبرة السابقة وتوجه استجابات الفرد للمواقف أو المثيرات المختلفة". (Alport 1935)، ويعتقد أن هذا التهيؤ، الذي ربما يكون مؤقتاً، ينجم عن التفاعل الآني بين الفرد ومحيطه البيئي. (Smith,1973)

ويرى دانيال كاتز Daniel Katz أن الاتجاه "ميل أو استعداد لدى الفرد لتقويم بعض الرموز أو المواضيع أو الأفكار في محيطه بطريقة إيجابية أو سلبية، ويرى أن الرأي هو تعبير كلامي عن الاتجاه، ومن الممكن أن يتم التعبير عن الاتجاه بطريقة سلوكية غير كلامية". (Katz,1960). أما جبسون (Gibson)، فيعرف الاتجاه بأنه " شعور أو حالة استعداد ذهني، إيجابية أو سلبية، مكتسبة ومنظمة من خلال الخبرة أو التجربة، وهو يحدث تأثيراً محدداً في استجابة الفرد نحو الناس والأشياء". (James,1994)، ويرى لوثانز (Luthans) أن الاتجاه "ميل دائم للشعور والتعرف بصورة معينة نحو شيء ما". (Luthans,1992) ويتفق الغمري مع هذا التعريف قائلاً إن الاتجاه هو "الميل والنزوع للتجاوب والتفاعل بطريقة إيجابية أو سلبية تجاه فرد آخر أو حدث معين". (الغمري ١٩٩٢م)

باختصار يمكن القول: إنَّ الاتجاه هو ميل للاستجابة بشكل معين سلباً أو

إيجاباً تجاه مجموعة من المثيرات، فهو متعلم ومكتسب، وتقويمي وموجه نحو موضوع أو هدف أو حدث، أو ظاهرة أو أفكار محددة. والاتجاه يعتبر محدداً للسلوك ويدخل فيه التفضيل أو عدمه، وهو أكثر استقراراً من العواطف والوجدانيات. ومعظم الاتجاهات تؤثر في السلوك الإنساني (Lippa, 1990) ومن المعروف أن طبيعة كل من التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية ووسائلهما ونمط الثقافة السياسية السائدة تؤثر بصورة مباشرة في الاتجاهات التي تحدد السلوك وبخاصّة الاتجاهات السياسية.

التنشئة السياسية والثقافة السياسية:

يندرج موضوع الاتجاهات السياسية تحت مفهومي التنشئة السياسية، والثقافة السياسية، ومن هنا لابد من إلقاء الضوء على معنيي هذين المفهومين وخصائصهما؛ إذ تعرف التنشئة السياسية، أو (التأهيل السياسي) بأنها الطريقة التي يتعرف بها أطفالنا قيماً وتوجهات سياسية أولية؛ ومن خلالها ستتبلور الذات السياسية (Political Self) (ج. الموند ١٩٩٨م)، وهي عملية تلقين القيم والاتجاهات ذات الدلالات السياسية، التي تسهم في تأهيل الفرد سياسياً لكي يمتلك القدرة على التفاعل ضمن نسق سياسي معين من خلال الأدوار التي يقوم بها. ويرى هربرت هايمان أن التنشئة السياسية هي تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على أن يتعايش سلوكياً معه، (المنوفي ١٩٧٩م).

وفي السياق نفسه يعتقد كنث لانجتون أن التنشئة السياسية، في أوسع معانيها، تشير إلى كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل. (المنوفي ١٩٧٩م)، وتؤدي التنشئة السياسية أدواراً رئيسية في نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال وخلق الثقافة السياسية، ثم تغيير الثقافة السياسية، (ظاهر ١٩٨٦م). ومن الممكن أن تكون عمليات التنشئة السياسية بصورة مباشرة حين يتعلق الأمر بإيصال المعلومات، والقيم والمشاعر، وتأخذ صورة غير مباشرة حين تتشكّل وجهات النظر السياسية من التجربة التي يمر بها

الفرد، وتتواصل عمليات التنشئة طيلة حياة الإنسان، فالتوجهات التي تتشكل في المراحل الأولى من حياة الإنسان تتعرض للتشذيب أو التعزيز كلما مرت السنون وزادت تجارب الفرد.

ومن هنا يمكن القول إن التنشئة تتغير باستمرار من خلال التجربة واكتساب المعارف والخبرات، وآية ذلك أن تعدّد تجارب الحياة العامة تعدل من منظورنا وتوجهاتنا السياسية، (الموند ١٩٩٨م). ويتفق الدارسون لموضوع التنشئة السياسية على وجود جملة من الوسائل والمؤسسات التي تقوم بهذا الدور منها: الأسرة، والمدرسة، والمنظمات الدينية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والاتصال المباشر مع البنى الحكومية.

أما مفهوم الثقافة السياسية فهو يسعى للوصول إلى فهم شامل ومنظم للتوجهات والسلوكات السياسية، وقد استخدم جابرئيل الموند المفهوم بإطار ما يسمى بالتوجه السياسي Political) Orientation)، وهو ما يتعلق بالتوجهات تجاه النظام السياسي وأجزائه ورموزه ودور الذّات السياسية (Political Self) في النظام السياسي. وعرف سيدني فيربا (Sideny Verba)، الثقافة السياسية بأنها "ذلك النظام الذي يتضمن المعتقدات، والرموز، والقيم التي تعرف الحالة التي يحدث بها العمل السياسي (Bill & Hard grave 1981)".

أما لوسيان باي (Lucian Pye)، فيعتقد أن الثقافة السياسية ما هي إلا مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات، والمشاعر التي تعطي معنى للعملية السياسية، وتسعى الثقافة السياسية إلى وصف توجهات الأفراد على المستويات الثلاثة للنظام السياسي وهي: النظام، والعملية السياسية والسياسات.

وعلى المستوى الأول، النظام، فإن الاهتمام يتجه إلى وجهات نظر الأفراد والقادة، المتعلقة بالقيم والأنظمة التي تجعل النظام السياسي متماسكاً، مثل طريقة انتخاب القادة وانصياع الأفراد للقانون، أما المستوى الثاني، فيركز على مستوى العملية السياسية، إذ ينصب الاهتمام على معرفة ميول الأفراد للمشاركة في العملية السياسية، والتقدم بالمطالب. أما المستوى الثالث، فيركز

على السياسات، والأهداف التي يجب وضعها؟ وكيف ستحقق؟ والسياسات التي يتوقعها الأفراد؟ (الموند ١٩٩٨م).

وللثقافة السياسية عناصر أساسية تتمثل في توجهات الأفراد وآرائهم تجاه دورهم السياسي، وتجاه الآخرين، وتجاه الحكومة. ويمكن أن نلخص الأبعاد الرئيسية للثقافة السياسية في ما يلي:

أولاً – **البعد المعرفي**، ويشمل معرفة النظام السياسي، وبيئته، وقوانينه، ومدخلاته ومخرجاته.

ثانياً – **البعد الشعوري**، ويتمثل في شعور الأفراد وإحساسهم نحو النظام السياسي ورموزه وأشخاصه.

ثالثاً – **البعد التقويمي**، ويتمثل في تقويم إنجازات النظام السياسي على المستويات كافة (Bill & Hard grave 1981).

وباختصار نستطيع القول إن الثقافة السياسية هي توزيع من نوع خاص للتوجهات، والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات السياسية. وكما تؤثر توجهات الأفراد فيما سيفعلونه، فإن الثقافة السياسية تؤثر في تصرفات الأفراد والقادة من خلال النظام السياسي؛ وذلك من أجل فهم دوافع السلوكات الحاضرة والمستقبلية، وفيما يتعلق بهذه الدراسة، فهي تبحث في اتجاهات طلبة جامعة الكويت وآرائهم ومواقفهم تجاه النظام السياسي الكويتي وبيئته، وتتوخّى الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – ما الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت، وإلى أي تيارات سياسية ينجذبون؟

٢ – ما مدى الاهتمام والمعرفة بمكونات النظام السياسي وأبعاده الدستورية والقانونية؟

٣ – كيف يقوّم الطلبة الأداء والإنجاز السياسي لمؤسسات النظام المختلفة؟

الدراسات السابقة:

ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من الدراسات الميدانية التي تعالج موضوع الاتجاهات السياسية في المجتمع الكويتي من زوايا مختلفة ومتعددة، فقد عالجت دراسة شملان العيسى، وكمال المنوفي (١٩٨٧م) اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو مجلس التعاون الخليجي، ووصلت الدراسة إلى أن هناك اهتماماً عالياً لدى أبناء المجتمع الكويتي بأهمية مجلس التعاون الخليجي، وارتفاع درجات الوعي السياسي بأهمية أمن الدول الأعضاء، والتوق إلى التكامل الاقتصادي والثقافي.

أما دراسة خلدون النقيب الميدانية التي تناولت الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرشحين لانتخابات مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٩٢م، فقد هدفت إلى تعرف اتجاهات المرشحين حول العديد من القضايا المهمة والعامة في المجتمع الكويتي (النقيب ١٩٩٦م)، وفي دراسة ميدانية أخرى عالج النقيب اتجاهات الناخبين الكويتيين وآراءهم والخصائص والصفات المرغوب توافرها في النائب المثالي، وأكدت الدراسة وجود درجة عالية من الوعي الانتخابي لدى جمهور الناخبين (النقيب ١٩٩٦م).

وتناولت دراسة عبد الله العنزي وعبد الله سهر (١٩٩٩م)، الكويت والعلاقات مع " الدول الضد " دراسة ميدانية لاتجاهات طلبة جامعة الكويت، وأظهرت الدراسة أثر الغزو في الكثير من المفاهيم والثقافة السياسية لآراء العينة الجامعية، وأكدت الدراسة، من خلال اتجاهات الطلبة، أهمية عودة العلاقات السياسية مع الدول التي لم تساند الكويت. وفي السياق ذاته، أبرزت دراسة معصومة المبارك وعبد الله العنزي وحامد العبد الله (١٩٩٩م)، اتجاهات الكويتيين في الأزمة الدستورية ١٩٩٩م (حل مجلس الأمة)، ووصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك عدم ترسيخ لمفهوم المشاركة في الحياة السياسية، وعدم القبول بالنتائج الديمقراطية كحق المعارضة وانتقاد السلطة.

أما دراسة عبد الله العنزي وحامد العبد الله (٢٠٠٠م)، حول اتجاهات

الرأي العام الكويتي تجاه العلاقات الكويتية – العراقية، فقد بيّنت رفض الرأي العام إقامة أي علاقات سياسية أو غيرها مع النظام العراقي آنذاك.

أما فيما يتعلق بالدراسات السياسية الميدانية القريبة من دراسة الاتجاهات، فقد أظهرت دراسة يوسف غلوم (١٩٩٦م)، تأثير الديوانيات في عملية المشاركة السياسية، ودراسة يوسف غلوم وكاترين ماير وشري لوكلير (١٩٩٧م)،حول المشاركة السياسية في الكويت.وقد عالجت دراسة فاطمة نذر (٢٠٠١م) موضوع التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية.*

وأظهرت دراسة أحمد البغدادي وفلاح المديريس (١٩٩٣م)، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية مركزة على قضايا مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية. أما دراسة علي وطفة (٢٠٠٣م)، فقد تناولت توجهات طلاب جامعة الكويت لعام (١٩٩٩م) نحو التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، وأظهرت أن التحدي الأكبر يكمن في التقليد الأعمى للغرب وضياع الهوية العربية وغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعلى الصعيد العربي، فدراسات الاتجاهات السياسية والثقافة السياسية متعددة، وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى دراسات أمين مشاقبة، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين في الأردن ١٩٩٣م، واتجاهات المواطن الأردني نحو الأحزاب السياسية ٢٠٠٢م، والاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني ١٩٩٩م. والإدراك السياسي لأبعاد التمزق العربي لدى طلبة جامعة العلوم التطبيقية في الأردن ٢٠٠١م، أما دراسة مازن غرايبة فعالجت نمط الثقافة السياسية لدى طلبة جامعة اليرموك في الأردن ١٩٩٤م، وظهرت دراسة أحمد ظاهر ١٩٨٦م حول اتجاهات التنشئة

* ظهرت العديد من الدراسات النظرية تناولت مواضيع متعددة مثل: التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة (علي الطراح ٢٠٠٠م)، تجربة الديمقراطية في المجتمع الكويتي (أحمد البغدادي ١٩٨٥م)، وغيرها من الدراسات الأخرى.

السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني. أما دراسة عبد الرحمن العيسوي ١٩٩٢م، فتناولت الميول والاتجاهات الأكاديمية لدى طلبة جامعة الإسكندرية في مصر.*

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن الوقوف على الاتجاهات السياسية ودراستها بشكل عام موضع اهتمام الكثير من الدارسين منذ أمد بعيد، غير أن الاهتمام الحقيقي بتوجهات الأفراد ومدى تأثيرها في السياسة لم يتبلور بشكل علمي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين على يد عالم السياسة المعروف جابرئيل الموند (G. Almond)، وانطلاقاً من هذا الاهتمام فإننا نتطلع إلى استخدام نتائج هذه الدراسة في غرضين هما:

الأول: الوقوف على الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت وصولاً إلى معرفة هذه الاتجاهات والآراء ومعرفة التيارات السياسية التي تؤثر في الطلبة، وكذلك وجهات نظرهم تجاه البنى السياسية والأداء السياسي للنظام.

والثاني: تقديم صورة واقعية لمتخذي القرار والسياسة العامة لمعرفة هذه الاتجاهات وأخذها بعين الاعتبار حين اتخاذ أي قرار يخص هذه الشريحة.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة على النحو التالي: هل تعتبر متغيرات الخلفية الاجتماعية الاقتصادية أسباباً أساسية في خلق توجهات الطلبة السياسية وبنائها؟

---

* هناك دراسات عديدة في العالم العربي في موضوع الاتجاهات، ولكن لم تتناول الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعيين مثل ريتا كولما صادق، اتجاهات الطلاب المتحدثين باللغة العربية نحو اللغة الإنجليزية – ١٩٨٦م، ودراسة سمير ملحس، اتجاهات طلبة جامعة النجاح حول الأنشطة الطلابية - ١٩٩٥م نابلس، ودراسة فايز الحديدي عن اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية حول الحياة الجامعية – دراسات ١٩٩٩م.

وبناءً عليه فإن هذه الدراسة معنية بالإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت؟
- ما مدى العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية وهذه الاتجاهات؟
- ما مدى الاهتمام والمعرفة السياسية بمكونات النظام وأبعاده؟
- كيف ينظر الطلبة نحو الأداء والإنجاز السياسي للنظام؟

وبتحديد أوضح:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات الطلبة تعزى لمتغير الجنس؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات الطلبة تعزى لمتغير المستوى الأكاديمي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات الطلبة تعزى لمتغير الدخل؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات الطلبة تعزى لمتغير عمل الأب؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات الطلبة تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توجهات الطلبة تعزى لمتغير الانتساب للقوائم الطلابية؟

مقولات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من المقولات الآتية:

١ – يتمتع طلبة جامعة الكويت بدرجة عالية من الاهتمام والمعرفة السياسية.
٢ – يتمتع طلبة جامعة الكويت بتوجهات سياسية ذات طابع ليبرالي.
٣ – لدى طلبة جامعة الكويت توجهات إيجابية نحو الأداء السياسي للنظام.
٤ – توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاهات السياسية للطلاب وبين خصائص خلفياتهم الاقتصادية الديموغرافية وهي: الجنس، وعمل الأب، والتخصص الدراسي ومستواه، والدخل الشهري للأسرة.

منهجية الدراسة:

أ – مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة الكويت البالغ عددهم ما يزيد على ستة عشر ألف (١٦,٠٠٠) طالب وطالبة، موزعين على ثلاث عشرة كلية هي: كلية الآداب، وكلية العلوم الإدارية، وكلية العلوم الاجتماعية، وكلية التربية، وكلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية الطب، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية الحقوق، وكلية الطب المساعد، وكلية البنات. وبحسب نشرات العلاقات العامة في الجامعة (٢٠٠٢م) فإنّ نسبة الطالبات إلى نسبة الطلاب هي ٦٦٪ - ٣٤٪ على التوالي.

ب – عينة الدراسة:

عينة الدراسة هي عينة عشوائية من مختلف كليات جامعة الكويت، ويبلغ حجمها (٦٠٠) طالب وطالبة، موزعين على جميع كليات الجامعة. وقد استبعدت (١٤٥) مفردة لعدم صلاحية استباناتها، ومن ثم ضبط حجم العينة إلى (٤٥٥) طالباً وطالبة خضعت إجاباتهم للعرض والمناقشة والتحليل وشكلت قوائم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

ج – أدوات جمع البيانات وتحليلها:

اقتضت طبيعة موضوع الدراسة، والأسئلة التي تسعى للإجابة عنها والمقولات التي تهدف إلى اختبارها، اقتضى كل ذلك استخدام أداة الاستبانة لجمع المعلومات من الميدان، وبعد تصميم صحيفة الاستبانة خضعت للإجراءات المنهجية المتبعة في قياس الصدق والثبات، فعرضت على أربعة محكمين من ذوي الاختصاص في حقلي العلوم السياسية والإحصاء، وطلب منهم إبداء آرائهم في مدى شمول فقرات الاستبانة لمضامين موضوع البحث قيد الاهتمام، وطلب منهم إضافة أية ملاحظات يرونها مفيدة في إثراء الدراسة، وقد صححت بعض فقرات الاستبانة في ضوء رؤية المحكمين وملاحظاتهم، وللتأكد من موضوع فقرات الاستبانة وترابطها استخرج معامل ارتباط كرونباخ ألفا حيث كان (٠,٧٥)، وتعتبر درجة معامل الارتباط هذه مقبولة لأغراض هذه الدراسة. وبعد الانتهاء من تطبيق الاستبانات فرغت البيانات باستخدام الرزمة

الإحصائية (Spss)، واستخرج الوسط الحسابي والنسب المئوية والتكرار والانحرافات المعيارية، إضافة إلى استنتاج دلالة **(مربع كاي)** لمعرفة الدلالات الإحصائية للمتغيرات المختلفة.

عرض النتائج ومناقشتها:

١ – الخصائص الاجتماعية للعينة:

من الجدول (١) يتبين أن عدد أفراد العينة بلغ ٤٥٥ طالباً، شكل الذكور منهم ١٥١ بنسبة ٣٣,٢٪، وبلغ عدد الإناث ٢٩٧ بنسبة ٦٥,٣٪، وهذه النسب متوافقة مع نسب الذكور والإناث لمجتمع الدراسة*. أما بالنسبة لتوزيع العينة على كليات الجامعة التسع فقد كانت نسبة طلبة كلية العلوم الاجتماعية ٢٥,٣٪، وطلبة كلية الآداب ١٠,٥٪، وطلبة كلية التربية ٧٪، وكلية العلوم ٨,٦٪، وكلية الهندسة ٦,٨٪، وكلية الطب ٦,٦٪، وكلية العلوم الإدارية ١٣,٢٪، وكلية الشريعة ٤,٦٪، وطلبة كلية الحقوق ١٧,٤٪. كما تشير النسب المئوية إلى أن ما نسبته ٢٩,٢٪ كانوا من طلبة السنة الجامعية الأولى و ٣١,٦٪ من طلبة السنة الثانية، فيما شكل طلبة السنة الثالثة ٢٨,٦٪، وكان طلبة السنتين الرابعة والخامسة ٧,٧٪ و ٠,٢٪ على التوالي.

وعند النظر إلى توزيع أفراد العينة على القوائم الطلابية في الجامعة أظهرت الدراسة أن الطلبة الذين لا ينتمون إلى أي قائمة طلابية شكلوا غالبية أفراد العينة، حيث بلغت نسبتهم ٣٥,٥٪، ويرجع ذلك إلى أن غالبية الطلبة جدد على الجامعة؛ فطلاب السنة الأولى يشكلون ٢٩,٢٪ وطلبة السنة الثانية يشكلون ما نسبته ٣١,٦٪، ومعنى ذلك أن الطلبة الجدد القادمين من الثانوية العامة لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي أو طلابي.

---

* تشير الإحصاءات الصادرة عن جامعة الكويت إلى أن عدد طلبة الجامعة بلغ في العام الجامعي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢م (١٦,٩٠٠) طالب وطالبة، شكل الذكور منهم ما نسبته ٣٤٪، وشكلت الإناث ما نسبته ٦٦ ٪.

الجدول رقم (١)
الخصائص العامة لأفراد العينة
N = 455

الرقم	المتغير	العدد	النسبة٪
١	**الجنس**		
	ذكر	١٥١	٣٣,٢
	أنثى	٢٩٧	٥٦,٣
٢	**التخصص الدراسي**		
	العلوم اجتماعية	١١٥	٢٥,٣
	الآداب	٤٨	١٠,٥
	التربية	٣٢	٧,٠
	العلوم	٣٩	٨,٦
	الهندسة	٣١	٦,٨
	الطب	٣٠	٦,٦
	العلوم الإدارية	٦٠	١٣,٢
	الشريعة	٢١	٤,٦
	الحقوق	٧٩	١٧,٤
٣	**المستوى الدراسي**		
	السنة الأولى	١٣٣	٢٩,٢
	السنة الثانية	١٤٤	٣١,٦
	السنة الثالثة	١٣٠	٢٨,٦
	السنة الرابعة	٣٥	٧,٧
	السنة الخامسة فأكثر	١	٠,٢
٤	**القائمة الطلابية**		
	الائتلافية	٧٩	١٧,٤
	الاتحاد الإسلامي	٧	١,٥
	المستقلة	١٢٤	٢٧,٣
	الوسط الديموقراطي	٧٣	١٦
	الإسلامية	٥	١,١
	لا ينتمون إلى أي قائمة	١٦٣	٣٥,٨

تابع الجدول رقم (١)
الخصائص العامة لأفراد العينة
N = 455

الرقم	المتغير	العدد	النسبة٪
٥	**الدخل الشهري**		
	٧٥٠ فأقل	٦١	١٣,٤
	٧٥١ – ١٢٥٠	١٦٠	٣٥,٢
	١٢٥١ – ١٧٥٠	٦٤	١٤,١
	١٧٥١ – ٢٢٥٠	٩٣	٢٠,٤
	٢٢٥١ فأكثر	٦٩	١٥,٢
٦	**عمل الأب**		
	موظف حكومة	٢٠٦	٤٥,٣
	موظف قطاع خاص	٧٥	١٦,٥
	صاحب أعمال حرة	٩٨	٢١,٥
	أعمال أخرى	٧٥	١٦,٥

واتضح أن ٢٧,٣٪ من الطلبة ينتمون إلى القائمة المستقلة، وهو ما يعود إلى أن هذه القائمة لا تحمل أي فكر سياسي معيّن، فكل مطالبها طلابية بحتة، وأهدافها السياسية عائمة غير محددة، وتتخذ من خط الوسطية والاعتدال في تفكيرها نهجاً تسير عليه، مما جعل الطلبة يقبلون عليها، كما أن اسم القائمة يشير إلى الاستقلالية عن الحركات والأحزاب السياسية (غير الرسمية) العاملة في الجامعة؛ مما يجعل الطلبة يفضلون الانتماء إليها خصوصاً على مستوى الكليات وليس على مستوى الجامعة بصورة كلية.

وشكلت قائمة من ينتمون إلى الائتلافية نسبة ١٧,٤٪ وهي لسان حال الحركة الدستورية الإسلامية **(الإخوان المسلمين)**، الذين يشكلون على ما يبدو أكثر تنظيم سياسي في البلاد، وقد بدأ عمل الإخوان المسلمين في الكويت منذ نهاية الأربعينيات في القرن الماضي، لكن المد القومي الناصري المنتشر في الكويت في فترة الخمسينيات والستينيات وحتى منتصف السبعينيات منع

وصول القائمة الائتلافية إلى الاتحاد العام لطلبة الكويت، لكن الهزيمة العربية عام ١٩٦٧م وانحسار المد القومي في الكويت أثّرا كثيراً على الحركة الطلابية؛ إذ هيمنت القائمة الائتلافية على الاتحاد الوطني للطلاب لفترة تزيد على خمسة وعشرين عاماً.

ويبقى التساؤل، لماذا لا تشكل الائتلافية أغلبية الطلبة؟ والجواب يتلخّص في أنّ الطلبة في السنوات الأولى يعزفون عن الانتماء إلى أي جماعة سياسية بحكم قلة خبرتهم ورغبتهم في الاستكشاف، ويفضلون البقاء بعيداً عن الاقتران بهذا التيار السياسي أو ذلك.

ويشكل الطلبة الذين ينتمون إلى الوسط الديموقراطي ما نسبته ١٦٪، وهذا أمر طبيعي لأن هذه القائمة تضم الطلبة ذوي التوجه القومي العربي الذين هيمنوا على الاتحاد العام للطلبة لمدة تفوق خمسة وعشرين عاماً إبّان فترة المد القومي في الكويت والبلدان العربية. ويشكل التيار القومي نسبة لا يستهان بها على الرغم من أنه بدأ يضعف بسبب كثير من الخروقات التي أثّرت في النظام العربي بعد الغزو العراقي للكويت؛ حيث أثّر هذا الغزو تأثيراً سلبياً على الفكر القومي في البلدان العربية عامة وفي الكويت بخاصة.

أمّا حصول قائمة الاتحاد الإسلامي والقائمة الإسلامية على ١,٥٪ و ١,١٪ على التوالي، فيعود إلى طبيعة هاتين القائمتين؛ فهما حديثتا التشكيل في الجامعة، فالاتحاد الإسلامي يمثّل جمعية إحياء التراث الإسلامي أو الجماعة السلفية في الكويت، أمّا القائمة الإسلامية الحرّة فهي تمثّل الشيعة وتشكيلاتهم المختلفة في الكويت.

وعن توزيع العينة بحسب مستوى الدخل فقد تبين أن الغالبية منهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى في المجتمع الكويتي، حيث أقر ٣٥,٢٪ أن دخل أسرهم يراوح بين (٧٥١ – ١٢٥٠ ديناراً) وهذا متوسط الدخل لمعظم الناس الذين يعملون في القطاع العام للدولة، وجاءت نسبة من يبلغ دخل أسرهم ٢٢٥١ ديناراً فأكثر نحو ١٥,٢٪، وهؤلاء ينتمون إلى الشريحة العليا من الطبقة

المتوسطة **(طبقة التجار)** وجرت العادة في الكويت أن يتعلم أبناء الطبقة العليا وأبناء الطبقة المتوسطة العليا في المدارس الخاصة العربية والأجنبية؛ لأن التعليم فيها أفضل في معظم الحالات، كما ترسل بعض أسر تلك الطبقة أبناءها للدراسة في الخارج، سواء في الدول الغربية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها، أو الدول العربية التي لديها جامعات أجنبية ووطنية متميزة.

وعند استعراض متغير عمل الأب، يتبين أن الذين يعمل آباؤهم موظفين في القطاع العام بلغت نسبهم ٤٥,٣٪، وهذا أمر متوقع؛ لأن الجامعة جامعة حكومية ومعظم موظفي الحكومة هم من المواطنين؛ إذ وصلت نسبة الكويتيين العاملين في القطاع العام هذا العام إلى ٩٤٪، وأصبحت هذه الحقيقة تشكل مصدر قلق للحكومة؛ لأن نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص لا تتعدى ٢٪ مما شكّل ضغطاً كبيراً على الدولة لتوفير رواتب لكل هذا الجيش الكبير من الموظفين في الإدارات والمصالح الحكومية.

هذه الظاهرة منتشرة في دول الخليج العربية بسبب مفهوم الدولة الريعية، لكن الكويت ودول الخليج بدأت تعيد النظر في ظاهرة توظيف المواطنين في أجهزة الدولة، وبدأت ظاهرة تشجيع العمل في القطاع الخاص تنتشر في الكويت والخليج لكن بشكل بطيء جداً.

وأكدت الدراسة أنّ ما نسبته ١٦,٥٪ من العينة يعمل آباؤهم في القطاع الخاص أو الأعمال الحرة، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الأغلبية من المواطنين يفضلون العمل الحكومي.

٢ – المعرفة والاهتمامات السياسية:

اشتمل الجزء الثاني من الاستبانة على (٣٥) خمس وثلاثين فقرة خصصت خمس عشرة منها لقياس مدى معرفة أفراد العينة ببعض المعلومات التي يستدل منها على وعيهم واهتماماتهم بالأمور السياسية. وتمثلت هذه الفقرات بالأسئلة من ١ – ٥ والفقرة ١٤ والفقرات من ٢٤ – ٢٨ والفقرات من ٣٢ – ٣٥. ويعرض الجدول (٢) إجابات أفراد العينة على هذه الفقرات، التي

يتبين منها أن أفراد العينة يصنفون أنفسهم بشكل عام على أنهم مهتمون ولديهم علم واطلاع وإلمام بالقضايا والأمور السياسية، حيث أفاد ما نسبته ٧٣٪ بأن لديهم اهتماماً بالقضايا السياسية، وأفاد ما نسبته ٦٥,٥٪ بأنهم على علم واطلاع بالأمور السياسية.

الجدول رقم (٢)

إجابات أفراد العينة حول المعرفة والاهتمامات السياسية

N = 455 (%)

الرقم	الفقرة	موافقون		غير موافقين		لا أدري	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١	لدي اهتمام بالقضايا السياسية.	٣٣٢	٧٣	١٠٠	٢٢	٢٢	٤,٨
٢	لدي علم واطلاع وإلمام بالأمور السياسية.	٢٩٨	٦٥,٥	١١٩	٢٦,٢	٣٨	٨,٤
٣	أتابع باهتمام الندوات والمحاضرات السياسية.	١٩٠	٤١,٨	٢١٢	٤٦,٦	٤٩	١٠,٨
٤	أشارك في عضوية الاتحادات والجمعيات الجامعية ونشاطاتها.	١٦٦	٣٦,٥	٢٤٨	٥٤,٥	٣٧	٨,١
٥	لدي اهتمام بالقضايا العربية وخصوصاً القضية الفلسطينية.	٢٩١	٦٤	١٢٧	٢٧,٩	٣٦	٧,٩
١٤	تؤدي الحياة الجامعية دوراً مهماً في تنمية قدراتي السياسية.	٣٠٠	٦٥,٩	٩٧	٢١,٣	٥٧	١٢,٥
٢٤	مدة مجلس الأمة أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع له.	٢٥١	٥٥,٢	٦٢	١٣,٦	١٣٧	٣٠,١
٢٥	تبدأ الدورة العادية لمجلس الأمة خلال شهر أكتوبر من كل عام.	١٩٩	٤٣,٧	٧٢	١٥,٨	١٧٩	٣٩,٣
٢٦	الوزراء من غير النواب أعضاء في مجلس الأمة حكماً.	١٧٠	٣٧,٤	٩٢	٢٠,٢	١٨٦	٤٠,٩
٢٧	استقالة رئيس مجلس الوزراء لا تقتضي استقالة الوزراء كافة.	١٥٣	٣٣,٦	١٤٤	٣١,٦	١٥٣	٣٣,٦

تابع الجدول رقم (٢)
إجابات أفراد العينة حول المعرفة والاهتمامات السياسية
N = 455 (%)

الرقم	الفقرة	موافقون		غير موافقين		لا أدري	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٢٨	أول مجلس تشريعي منتخب في الكويت كان عام ١٩٣٨م.	١٤٧	٣٢,٣	٧٨	١٧,١	٢٦٦	٤٩,٧
٣٢	يتكون مجلس الأمن الدولي من خمسة عشر عضواً.	١٦٣	٣٥,٨	١٠٨	٢٣,٧	١٨١	٣٩,٨
٣٣	عصمت عبد المجيد هو الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية.	٩١	٢٠	٢٢٠	٤٨,٤	١٤١	٣١
٣٤	ديك تشيني هو وزير الخارجية الأميركي.	٨٨	١٩,٣	١٨٨	٤١,٣	١٧٤	٣٨,٢
٣٥	قرارات الجامعة العربية تصدر بتصويت أغلبية أعضائها.	١٩٦	٤٣,١	٩٦	٢١,١	١٦١	٣٥,٤

ولعلَّ اللافت للنظر أنه عند سؤالهم عن الترجمة العملية لهذا الاهتمام والاطلاع من حيث متابعتهم للندوات والمحاضرات السياسية ومشاركتهم في عضوية الاتحادات والجمعيات الجامعية ونشاطاتها، أفاد ما نسبته ٤١,٨٪ منهم بأنهم يتابعون مثل تلك الأنشطة، وأفاد ما نسبته ٣٦,٥٪ منهم أنهم فقط أعضاء في الاتحادات والجمعيات الطلابية ويمارسون أنشطتها. وفي مجال الاهتمام بالقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية تبين أن القضية الفلسطينية تشكل محوراً مهماً من اهتمامات الطلبة؛ حيث أفاد ما نسبته ٦٤٪ منهم بأن لديهم اهتماماً بالقضايا العربية بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

أما في مجال المعرفة السياسية فقد شكلت الفقرات الثماني الأخيرة مجموعة من الأسئلة صممت في مجملها لتقيس مدى معرفة أفراد العينة ببعض المسائل السياسية على المستويات المحلية والعربية والأجنبية. وتوضح النتائج

المتعلقة ببعض المعلومات الأساسية عن الحياة السياسية في الكويت أن استجابات الطلبة لا تعكس مستوى مرتفعاً من المعرفة السياسية. فهناك نحو ٤٣٪ من أفراد العينة لا يعرفون ولا يدرون كم هي المدة الزمنية لمجلس الأمة الكويتي، ونسبة أكثر من ذلك تبلغ نحو ٥٦٪ لا يعرفون متى تبدأ الدورة العادية السنوية للمجلس، كما أن هناك نحو ٦٠٪ من أفراد العينة لا يعرفون أن الوزراء من غير النواب أعضاء حكماً في مجلس الأمة.

وعند سؤالهم هل استقالة رئيس مجلس الوزراء تقتضي استقالة الوزراء كافتهم؟ أفاد ما نسبته نحو ٦٥٪ أنهم لا يعرفون، وتشير استجابات أفراد العينة كذلك إلى أن أكثر من ٦٥٪ منهم لا يعرفون متى تشكل أول مجلس تشريعي منتخب في الكويت.

وعندما سئل أفراد العينة عن عدد أعضاء مجلس الأمن الدولي أفاد ما نسبته نحو ٦٧٪ أنهم لا يعرفون عدد أعضاء المجلس، كما أن هناك نسبة ٥١٪ لا يعرفون اسم أمين عام الجامعة العربية الحالي. وعند سؤالهم عن وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية تبين أن ٥٧٪ من أفراد العينة يعتقدون أنه ديك تشيني، وعن طريقة التصويت في الجامعة العربية تبيّن أن ٧٨,٥٪ من أفراد العينة لا يعرفون أن قرارات الجامعة تصدر بإجماع الأعضاء.

٣ – الأفكار والمواقف السياسية:

لقد شكّلت الفقرات من ٦ – ١٣ والفقرات ٢١ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٠ الجزء الخاص بالأفكار والمواقف السياسية لأفراد العينة، وهي موضحة في الجدول (٣) الذي يشير إلى أن مواقف الطلبة من العروبة إيجابية جداً، حيث أشار ما نسبته ٦٨,٦٪ أنهم يساندون الحقوق العربية أينما كانت، واتضح كذلك أن هناك ما نسبته ٧٧,٤٪ من الطلبة يرون أن الوحدة العربية ضرورة من ضرورات مواجهة التحديات. وعن المستقبل الأفضل للكويت، أفاد ما نسبته ٦٤٪ بأنه في الوحدة العربية و ٦٩,٥٪ في الوحدة الاندماجية مع دول الخليج، وكانت نسبة الذين يرون أن المستقبل الأفضل للكويت هو من خلال ترتيبات أمنية عالمية ٧٣,٨٪.

الجدول رقم (٣)
إجابات أفراد العينة حول الأفكار والمواقف السياسية
N = 455 (%)

الرقم	الفقرة	موافقون		غير موافقين		لا أدري	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٦	أساند الحقوق العربية أينما كانت.	٣١٢	٦٨,٦	١٠٣	٢٢,٦	٣٨	٨,٤
٧	الوحدة العربية ضرورة من ضرورات مواجهة التحديات.	٣٥٢	٧٧,٤	٨٤	١٨,٥	١٨	٤,٠
٨	المستقبل الأفضل للكويت بدخول الوحدة مع أقطار الوطن العربي.	٢٩٥	٦٤,٨	١٠٨	٢٣,٧	٤٨	١٠,٥
٩	المستقبل الأفضل للكويت بدخول وحدة اندماجية مع دول الخليج.	٣١٦	٦٩,٥	٨٥	١٨,٧	٥١	١١,٢
١٠	المستقبل الأفضل للكويت من خلال ترتيبات أمنية عالمية.	٣٣٦	٧٣,٨	٧١	١٥,٦	٤٥	٩,٩
١١	المرأة نصف المجتمع ويجب إعطاؤها حقوقها السياسية.	٢٧١	٥٩,٦	١٤١	٣١	٤٣	٩,٥
١٢	تعميق الديموقراطية وتعزيزها أساس تقدم المجتمع وازدهاره.	٣٤٨	٧٦,٥	٦٩	١٥,٢	٣٦	٧,٩
١٣	تطبيق الشريعة الإسلامية أساس تقدم المجتمع وازدهاره.	٣٢٩	٧٣,٦	٧٤	١٦,٣	٤٦	١٠,١
٢١	أرى نفسي متديناً ملتزماً.	٢٣٤	٥١,٤	١٢٩	٢٨,٤	٨٦	١٨,٩
٢٢	أرى نفسي ليبرالياً وأحترم النظام القائم على الحرية الفردية.	٢١٤	٤٧	١٥٦	٣٤,٣	٨٠	١٧,٦
٢٩	القبلية السياسية عقبة أمام تعميق الديموقراطية.	٢٧٥	٦٠,٤	٧٣	١٦	١٠٤	٢٢,٩
٣٠	السلام الشامل والعادل هو الحل الأمثل للصراع العربي - الإسرائيلي.	٢٤٦	٥٤,١	١٣٠	٢٨,٦	٧٤	١٦,٣

وفي ضوء هذه النسب من الممكن القول: إن الترتيبات الأمنية الدولية قد أسهمت في حفظ أمن دولة الكويت واستقرارها نتيجة للتصرفات والممارسات الحربية والعسكرية (الاحتلال) من قبل النظام العراقي في بداية التسعينيات والتهديدات بعدها إلى أن رحل هذا النظام الدكتاتوري، وهو عامل مهدد لأمن الكويت واستقرارها، فمن هنا النسبة العالية من المبحوثين يرون ضرورة استمرار هذه الترتيبات الأمنية وأهميتها. وحقيقة الأمر أن نسبة عالية من المبحوثين يرون أن العمق الإستراتيجي العربي هو الأصل، فلا انفكاك للكويت عن جسمها العربي، وأن تعميق حالة الترابط الجذرية تعتبر ذات أهمية من وجهة نظر المبحوثين. وانطلاقاً من أوجه التشابه في البنى السياسية والاجتماعية مع دول مجلس التعاون الخليجي فإن نسبة عالية من المبحوثين ترى في ذلك المستقبل الأفضل لدولة الكويت.

أما عن توجهات أفراد العينة حول إعطاء المرأة حقوقها السياسية فقد تبيّن أن هناك ٤٠,٤٪ من أفراد العينة لا يؤمنون بضرورة إعطاء المرأة تلك الحقوق، وعن الإيمان بالديموقراطية واعتبارها من ضرورات التقدم والازدهار أفاد ما نسبته ٧٦,٥٪ موافقتهم على ذلك، وكان المؤيدون لتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها أساس تقدم المجتمع وازدهاره أقل بقليل من النسبة المتعلقة بالديموقراطية، حيث بلغت ٧٢,٣٪.

وهنا ترى العينة المبحوثة ضرورة التطبيق الديمقراطي؛ لأنه يؤمن التقدم والازدهار للمجتمع الكويتي وبنسبة عالية، وفي الوقت نفسه ترى نسبة أخرى من العينة ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، فهذا التعارض يمكن وصفه بأن الدين وتأثيراته مازالت قوية جداً وتؤثر في حياة الناس ومتجذرة في منظومة القيم العامة، ويبدو أن تطبيق الديمقراطية فيما لا يتعارض مع الثوابت والمرتكزات الدينية أمر يفسر هذه الحالة. وفي كل الأحوال تعتبر هذه الإشكالية (الدين – الديمقراطية) إحدى الإشكاليات التي تواجه الديمقراطية وعمليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

وعندما طلب من أفراد العينة تصنيف أنفسهم متدينين ملتزمين أو ليبراليين يحترمون النظام القائم على الحرية الفردية، كانت نسبة أولئك الذين يعتبرون أنفسهم متدينين نحو ٥١٪، في حين كانت نسبة الذين يصنفون أنفسهم ليبراليين ٤٧٪. وعن موقف أفراد العينة من القبلية السياسية وأثرها في الديمقراطية أفاد ما نسبته ٦٠,٤٪ بأنهم يعتقدون أنها عقبة أمام تعميق الديمقراطية. وأخيراً يرى نحو ٥٤٪ من أفراد العينة أن السلام الشامل والعادل هو الحل الأمثل للصراع العربي - الإسرائيلي.

٤ – المؤسسات والرموز السياسية:

مثلت الفقرات من ١٥ – ٢٠ والفقرتان ٢٣ و ٣١، الجزء الخاص بتقويم أفراد العينة لمؤسسات الدولة وأدائها وآرائهم في رموزها السياسية، والجدول (٤) يلخص ذلك.

الجدول رقم (٤)

إجابات أفراد العينة حول المؤسسات وأدائها ورموزها السياسية

N = 455 (%)

الرقم	الفقرة	موافقون		غير موافقين		لا أدري	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١٥	الواسطة والمحسوبية ليست ظاهرة واضحة في المجتمع الكويتي.	١١٣	٢٤,٨	٣١٢	٦٨,٦	٢٨	٦,٢
١٦	الكويتيون أمام القانون سواء.	١٨٩	٤١,٥	١٩٧	٤٣,٣	٦٦	١٤,٥
١٧	الوزراء وكبار المسؤولين يقومون بأعمالهم بكفاية واقتدار.	١٣٦	٢٩,٩	٢٠٩	٥٤,٩	١٠٨	٢٣,٧
١٨	تتمتع مؤسسات الدولة بأداءٍ عالٍ ومتميز.	١٤٨	٣٢,٥	٢٠٠	٤٤,٠	١٠٦	٢٣,٣
١٩	إنجازات مجلس الأمة التشريعية والرقابية متميزة.	١٣٨	٣٠,٣	٢١١	٤٦,٤	١٠٤	٢٢,٩

تابع الجدول رقم (٤)

الرقم	الفقرة	موافقون		غير موافقين		لا أدري	
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
٢٠	العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية علاقة تعاون وتوازن.	١٦٥	٣٦,٣	١٥٢	٣٣,٤	١٣٢	٢٩
٢٣	الحريات العامة وحقوق الإنسان مصونة في الكويت.	٢٧١	٥٩,٦	١٢٦	٢٧,٧	٥٤	١١,٩
٣١	مجلس الأمة يمثل شرائح المجتمع الكويتي كافة.	٢٧٤	٦٠,٢	١١٤	٢٥,١	٦٤	١٤,١

تشير إجابات أفراد العينة إلى أن ٦٨,٦٪ يعتقدون أن الواسطة والمحسوبية ظاهرة واضحة في المجتمع الكويتي، كما يرى ما نسبته ٤٣,٣٪ أن الكويتيين ليسوا أمام القانون سواء. وعند سؤالهم عن كفاية الوزراء وكبار المسؤولين واقتدارهم أفاد ما نسبته ٢٩,٩٪ فقط بأنهم يعتبرونهم أكفياء ويقومون بأعمالهم باقتدار. وعن مؤسسات الدولة أفاد ما نسبته ٤٤٪ بأن مؤسسات الدولة لا تتمتع بأداء عال ومتميز، وعن إنجازات مجلس الأمة التشريعية والرقابية يرى ما نسبته ٤٦,٤٪ أن تلك الإنجازات ليست متميزة. وأن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي علاقة متوازنة إلى حد ما، حيث بلغت نسبة الموافقين ٣٦,٣٪. وعن مدى تمثيل مجلس الأمة لشرائح المجتمع الكويتي كافة أشار نحو ٦٠٪ إلى أنهم يرون المجلس يمثل شرائح المجتمع الكويتي كافة، وعن الحريات العامة وحقوق الإنسان أفاد ما نسبته نحو ٦٠٪ أن تلك الحريات والحقوق مصونة في الكويت.

الجدول رقم (٥)
مربع كاي لجميع الفقرات

N.Q	N	Mean	Std.Deviation	Chi-square
Q1	454	1,32	,56	,059
Q2	455	1,43	,64	,257
Q3	451	1,69	,66	,004
Q4	451	1,71	,61	,317
Q5	454	1,44	,64	,339
Q6	453	1,40	,64	,507
Q7	454	1,26	,52	,113
Q8	451	1,45	,68	,438
Q9	452	1,41	,69	,829
Q10	452	1,36	,66	,204
Q11	455	1,50	,66	,004
Q12	453	1,31	,61	,143
Q13	449	1,37	,66	,089
Q14	454	1,46	,71	,401
Q15	453	1,81	,53	,496
Q16	452	1,73	,70	,668
Q17	453	1,94	,73	,186
Q18	454	1,91	,74	,371
Q19	453	1,92	,73	,009
Q20	449	1,93	,81	,910
Q21	449	1,67	,78	,813
Q22	450	1,70	,75	,867
Q23	451	1,52	,70	,026
Q24	450	1,75	,89	,000
Q25	450	1,96	,92	,013
Q26	448	2,04	,89	,000
Q27	450	2,00	,83	,005
Q28	451	2,18	,89	,015
Q29	452	1,62	,83	,010
Q30	450	1,62	,75	,403
Q31	452	1,54	,73	,000
Q32	452	2,04	,87	,000
Q33	452	2,11	,71	,000
Q34	450	2,19	,74	,000
Q35	453	1,92	,89	,001
Valid N (listwise)	382			

١ – الاتجاهات ومتغير الجنس:

عند النظر إلى العلاقة بين ظاهرة الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت ومتغير الجنس، واستناداً لمجموع الإجابات تبيّن أن إجابات الأسئلة ١ و ٢ ومن ٤ – ١٠ ومن ١٢ – ١٩ ومن ٢١ – ٢٣ و ٢٩ و ٣١، تحمل فارقاً ظاهرياً بفرضية الاستقلال، ومفادها عدم وجود علاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية والجنس، حيث سجلت إجابات هذه الأسئلة نسبة ٦٠٪ لصالح انتفاء العلاقة بين المتغيرين، في حين جاءت إجابات الأسئلة ٣ و ١١ و ٢٠ و ٢٤ – ٣٠ ومن ٣٢ – ٣٥ مخالفة لسابقتها، حيث تحمل مكوناتها فارقاً جوهرياً يرفض فرضية الاستقلال، وتقول بوجود علاقة بين المتغيرين، ويلاحظ أن النسبة المئوية لهذه العلاقة وصلت إلى ٤٠٪، وهي تعتبر ذات بعد إيجابي يعطي مؤشراً على العلاقة بين الاتجاهات السياسية ومتغير الجنس.*

٢ – الاتجاهات السياسية ومتغير التخصص الدراسي:

وبمعالجة العلاقة القائمة بين متغيري الاتجاهات السياسية والتخصص الدراسي واستناداً لمجموع الإجابات تبيّن أن إجابة السؤالين ٢٢ و ٢٣ فقط تحمل فارقاً ظاهرياً بفرضية الاستقلال، القائمة على عدم وجود علاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية ومتغير التخصص الدراسي؛ إذ أسفرت إجابات هذه الأسئلة عن نسبة ٥٧٪ لمصلحة انتفاء العلاقة بين المتغيرين. وجاءت إجابات باقي الأسئلة من ١ – ٢١ ومن ٢٤ – ٣٥ مخالفة لسياق الأسئلة

---

* لمعرفة الفارق الجوهري الظاهري في إجابات الأسئلة فإن أسئلة الفارق الجوهري تزيد فيها قيمة مربع كاي المحسوبة على ٠,٠٥ ولو بشيء بسيط، وهو ما يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية. فعلى سبيل المثال احتسبت النسب المئوية لمتغيري الجنس والاتجاهات بالطريقة التالية:
٢١ سؤالاً ذات فارق ظاهري مقابل ١٤ سؤالاً ذات فارق جوهري، والمجموع الكلي للأسئلة (٣٥ سؤالاً). وبناء عليه تكون النسبة المئوية كالتالي: ٢١/٣٥×١٠٠ =٦٠٪ و١٤/٣٥ × ١٠٠ = ٤٠٪، واستناداً لهذا احتسبت بقية العلاقات بين المتغيرات.

الأخرى للاستبانة، مما يشير إلى وجود فارق جوهري يدعو إلى رفض فرضية الاستقلال بوجود علاقة بين المتغيرين بنسبة ٩٤,٣٪، مما يؤكد وجود علاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية والتخصص الدراسي.

٣ – الاتجاهات السياسية ومتغير المستوى الدراسي:

عند الحديث عن العلاقة القائمة بين الاتجاهات السياسية ومتغير المستوى الدراسي لدى أفراد العينة، وبناء على مجموعة الإجابات، ظهر أن إجابات الأسئلة (١ – ١٢) و (١٤ – ١٦) و (١٨ – ٢٤) و (٢٦ – ٢٧) و (٢٩ – ٣٥)، بيّنت فارقاً ظاهرياً بفرضية الاستقلال القائمة على عدم وجود علاقة بين متغير الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت ومتغير المستوى الدراسي؛ حيث سجّلت إجابات هذه الأسئلة نسبة ٨٨,٦٪ لمصلحة انتفاء العلاقة بين المتغيرين، في حين كانت إجابات الأسئلة (١٣، ١٧، ٢٥، ٢٨) مخالفة لما ذهبت إليه الأسئلة السابقة وحملت في مكوناتها فارقاً جوهرياً يرفض فرضية الاستقلال، وتظهر وجود علاقة بين متغيري المستوى الدراسي والاتجاهات السياسية؛ إذ وصلت إلى ١١,٤٪.

٤ – الاتجاهات السياسية ومتغير الانتماء للقوائم الطلابية:

عند النظر إلى العلاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت والانتماء للقوائم الطلابية واستناداً لمجموعة الإجابات تبيّن أن الأسئلة (١–٢)، (٤–٧)، (١٢–١٤)، (١٦–١٧)، (٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧)، (٢٩–٣٢)، (٣٤–٣٥)، حملت فارقاً ظاهرياً بفرضية الاستقلال، القائمة على عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وسجلت إجابات هذه الأسئلة نسبة ٥٧,١٪ لمصلحة انتفاء العلاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية والانتماء للقائمة الطلابية.

أما إجابات الأسئلة (٣، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٥) و(١٨–٢٢) و٢٥، ٢٨، ٣٢، فقد حملت فارقاً جوهرياً برفض فرضية الاستقلال، إذ تؤكد وجود علاقة بين المتغيرين، ويلاحظ أن النسبة المئوية لهذه العلاقة وصلت إلى ٤٢,٩٪، وهي تعطي مؤشراً واضحاً على وجود علاقة إيجابية بدرجة ما بين المتغيرين.

٥ – الاتجاهات السياسية ومتغير الدخل:

وفيما يتصل بالعلاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية والدخل الشهري للأسرة، واستناداً إلى مجموعة الإجابات، ظهر أن إجابات الأسئلة ١، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠ ٢٢، ٢٣، ومن ٢٥ إلى ٣٠ و ٣٢، بيّنت فارقاً ظاهرياً بفرضية الاستقلال الدالة على عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث سجلّت إجابات هذه الأسئلة نسبة ٥٧,١٪ لمصلحة انتفاء العلاقة بين الاتجاهات السياسية للطلبة ومتغير الدخل الشهري، في حين أظهرت إجابات الأسئلة من ٢ إلى ٤ و ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٤، ٣١، ٣٣، ٣٥، فارقاً جوهرياً ينفي فرضية الاستقلال، ويفيد بوجود علاقة بين المتغيرين بنسبة ٤٢,٩٪.

٦ – الاتجاهات السياسية ومتغير عمل الأب:

وعند اختبار العلاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية وعمل الأب، دلل مجموع الإجابات عن الأسئلة من (١ – ٣) ومن (٦ – ١١) و ١٤ ومن (١٦ – ٢٣) و (٢٥ – ٣٥)، على وجود فارق جوهري بفرضية الاستقلال، القائمة على عدم وجود علاقة بين متغيري الاتجاهات السياسية وحقيقة عمل الأب؛ إذ سجّلت إجابات هذه الأسئلة نسبة ٨٠٪ لمصلحة انتفاء العلاقة بين هذين المتغيرين. وفيما ظهر من إجابات الأسئلة ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ٢٤ و ٢٨، أن ثمة فارقاً جوهرياً يرفض فرضية الاستقلال، ويؤكد وجود علاقة بين المتغيرين بنسبة ٢٠٪.

مناقشة النتائج:

تشير نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة بخصوص محاور الدراسة الثلاثة إلى ما يلي:

١ – محور المعرفة والاهتمامات السياسية:

تبيّن من تحليل استجابات الطلبة ضمن هذا المحور أن المتوسط الحسابي لمجموع الإجابات كان ١,٨٢ (من ٣)، أي نسبة تصل إلى ٦٠,٥٪، وعليه يمكن

القول: إن مستوى معرفة الطلبة واهتماماتهم بالأمور والقضايا السياسية على المستويات الثلاثة، المحلية والعربية والدولية، هو مستوى متوسط بشكل عام.

إنّ ما ذكره أغلبية الطلبة الذين وصلت نسبتهم إلى ٧٣٪ أن لديهم اهتماماً بالقضايا السياسية أمر غير حقيقي وغير واقعي؛ لأن كل طالب أو مواطن عربي يتصوّر أن لديه اهتماماً بالسياسة بحسب مفهومه الخاص للسياسة، وقد يعود ارتفاع النسبة إلى حقيقة أنّ السؤال ليس محدداً؛ لذلك جاءت النسبة متوافقة مع السؤال.

والدليل على ذلك هو أنه عند سؤالهم عن الترجمة العملية لهذا الاهتمام والاطلاع من حيث متابعتهم للندوات والمحاضرات السياسية ومشاركتهم في عضوية الاتحادات والجمعيات الجامعية ونشاطاتها أفاد ٤٨,٨٪ منهم بأنهم يتابعون مثل هذه الأنشطة، أما الأعضاء والفاعلون في الاتحادات والجمعيات الطلابية فقد وصلت نسبتهم إلى ٣٦,٥٪، وهي نسبة جيّدة بالنسبة للطلاب الملتزمين العمل الطلابي، وهي تشكل ٣/١ من الطلاب، وهذا يدل على أن التيارات السياسية في الكويت بكل أشكالها قد استطاعت التغلغل في الجسم الطلابي الجامعي، وهذا واضح من اهتمام الطلبة في الكويت بقضية العرب الأولى فلسطين، حيث وصلت نسبة المهتمين بها إلى ٦٤٪ وهي نسبة مرتفعة بكل المقاييس؛ لأن القضية الفلسطينية تحظى باهتمام خاص من قبل التيارات القومية والإسلامية حتى الحكومة.

وتظهر النتائج أيضاً أن هناك تدنياً واضحاً في مستوى وعي الطلبة ببعض أساسيات الحياة السياسية في الكويت من حيث معرفتهم بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وقضايا التاريخ السياسي، حيث إن هناك تدنياً في مستوى معرفة الطلبة ببديهات من مثل مدة مجلس الأمة، وبداية دورته العادية، وتاريخ إنشاء أول مجلس تشريعي في الكويت، وعضوية الوزراء في مجلس الأمة وغيرها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى غياب تربية وطنية حقيقية أعلى من مستوى المدرسة والجامعة، يفترض أن تشكل رافداً رئيسياً للثقافة السياسية للأجيال القادمة.

ومن جهة أخرى بيّنت الدراسة أن هناك اهتماماً جيداً من قبل الطلبة بالقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية، وهذا يدحض مقولات البعض إن المجتمع الكويتي بعد الغزو العراقي انغلق على ذاته، ولم يعد للقضايا العربية عنده اهتمام يذكر.

ومن حيث معرفة الطلبة ببعض المسائل على المستويين العربي والعالمي أشارت الدراسة إلى وجود تدنٍّ في مستوى معرفتهم بها. وربما يعود سبب ذلك إلى ضعف الثقافة العامة في المجتمع الكويتي بشكل عام والجامعة بشكل خاص، وهناك عدة أسباب لهذه الظاهرة، خصوصاً في دول الخليج، منها أنّ غالبية الشباب في هذه المجتمعات لا تهتم بالقراءة، وتفضل متابعة المواد غير السياسية التي تبثها الفضائيات العربية والعالمية وشبكة الإنترنت وهذا ظاهرة على ما يبدو، وسلوك شائع بين معظم الشباب في العالم.

وعليه، فإنّ ما تقدم من تحليل يدحض فرضية البحث القائلة: إن هناك درجة عالية من الاهتمام والمعرفة السياسية لدى طلبة جامعة الكويت.

٢ – محور الأفكار والمواقف السياسية:

وضمن هذا المحور تبيّن نتائج الدراسة أن نسب من يصنفون أنفسهم متدينين، ويرون أن أساس تقدم المجتمع وازدهاره يكون من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونسب الذين يصنفون أنفسهم ليبراليين يحترمون النظام القائم على الحرية الفردية هي نسب متقاربة (٥١٪ – ٤٧٪)، مما يدل على شيوع اتجاه الاعتدال بين صفوف الطلاب، كذلك تتقارب نسبة من يرون في تطبيق الشريعة الإسلامية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أساساً في تقويم المجتمع، ونسبة من يرون في تطبيق الديمقراطية أساس تطور المجتمع وازدهاره.

أمّا فيما يتعلّق بالمواقف السياسية لأفراد العينة حول القضايا العربية، فقد دلّت النتائج على وجود مواقف إيجابية تساند الحقوق العربية في مختلف القضايا المطروحة؛ حيث ظهر أن ما يزيد على ثلثي العينة ترى الوحدة العربية

ضرورة أساسية لمواجهة التحديات. كما تشير الدراسة أيضاً إلى بروز النزعة الوحدوية لدى أفراد العينة، حيث إنهم يساندون دخول دولة الكويت في وحدة مع أقطار الوطن العربي، وكذلك الاستمرار بتطوير مجلس التعاون الخليجي ليشكل وحدة اندماجية بين أقطاره. إن موقف الطلبة الإيجابي من العرب والعروبة أمر متوقع؛ لأن الكويت تميّزت عن غيرها من الدول العربية النفطية بفتح أبوابها للوافدين العرب للعمل فيها طوال تاريخها خصوصاً بعد اكتشاف النفط، حيث شكّل العرب الوافدون غالبية السكان وقوة العمل فيها قبل الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠م، لكن أعدادهم ونسبهم انخفضت بعد التحرير.

لذلك لا غرابة في كون طلاب الجامعة عروبيين؛ لأن المدرسين العرب لعبوا دوراً رائداً في التعليم طوال المراحل التعليمية المختلفة. أمّا تفضيل الطلبة للترتيبات الأمنية الغربية فهذا من إفرازات الغزو العراقي وتخوّف الكويتيين من أي اعتداءات جديدة من جيرانهم.

وعلى مستوى مواقف الطلبة من قضايا المجتمع الكويتي ولاسيما قضية الديموقراطية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، تبيّن أن هناك إيماناً كبيراً بالديموقراطية وضرورة تعميقها أساساً لتقدم المجتمع وازدهاره، كما أن هناك مواقف إيجابية داعمة للمرأة ومشاركتها ونيلها لحقوقها السياسية. وعلى صعيد آخر، كانت مواقف الطلبة تجاه البنى الاجتماعية التقليدية، وبخاصة القبلية سلبية من حيث اعتقادهم بأن القبلية تعد عقبة أمام تعميق الديمقراطية وتقدمها.

أمّا إجابات الطلبة عن تفشي الواسطة والمحسوبية في المجتمع الكويتي فهي كاشفة لواقع فعلي معيش ومحسوس جاءت النسب العالية لتدعم كلامهم، أمّا إحباطات الطلبة من سوء الإدارة وقناعتهم بأن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ليست على ما يرام، فهي من القضايا التي تتناولها الصحافة المحلية وغيرها من وسائل الإعلام يومياً وبديهي أن مجموعة الطلبة يتأثرون بما يجرى في وطنهم من ممارسات سلبية.

ومن حيث مواقف الطلبة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، أظهرت استجابات الطلبة توجهاً إيجابياً نحو السلام الشامل والعادل وسيلة مثلى لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو مؤشر واضح على سلامة توجه السياسة الكويتية الرافضة للتطبيع التي تصر على أن يكون السلام شاملاً ومحققاً للمطالب الفلسطينية والعربية على المسارات كافة.

وعند اختبار الفرضية الثانية الخاصة بهذا المحور، تبيّن أن هناك إثباتاً جزئياً للفرضية من حيث أن الطلبة، بشكل عام، منقسمون بين المحافظة والليبرالية، ومن جانب آخر يظهرون مواقف ليبرالية داعمة نسبياً للديموقراطية ومشاركة المرأة ونيلها لحقوقها السياسية، وإيمانهم بالسلام وسيلة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي.

٣ – محور المؤسسات السياسية وأدائها ورموزها:

تشير نتائج الدراسة لهذا المحور إلى أن توجهات الطلبة في جامعة الكويت نحو نظامهم السياسي، بمؤسساته ورموزه وأدائه، ليست على درجة عالية من الإيجابية، حيث يرى ما يزيد على نصف العينة ضعف أداء مؤسسات الدولة وعدم تميزها في أدائها لأعمالها، ومثلهم يرون أن الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة لا يتمتعون بالكفاية والاقتدار في أدائهم لأعمالهم.

ومن حيث تمثيل مجلس الأمة لجميع شرائح المجتمع الكويتي يرى ما يزيد على ربع العينة أن المجلس لا يمثل الكويتيين بجميع شرائحهم، وأن إنجازاته في مجالي التشريع والرقابة غير متميزة. ومن ناحية أخرى أظهرت الدراسة أن الطلبة يرون الواسطة والمحسوبية ظاهرة متفشية في المجتمع الكويتي، وأن ليس هناك درجة عالية من المساواة بين المواطنين أمام القانون، وفي مجال حقوق الإنسان والحريات العامة ترى أغلبية الطلبة أنها مصونة ومحترمة. وهذا يتفق مع السياق العام لسير الحياة السياسية في الكويت، ومع درجة الحرية التي يتمتع بها المواطن الكويتي.

وفي معرض إثبات الفرضية، فإن النتائج أعلاه تدحض جزئياً الفرضية

القائلة بتمتع طلبة جامعة الكويت بتوجهات سياسية إيجابية نحو الأداء السياسي لمؤسسات الدولة، فقد دَلّت توجهاتهم على خلاف ذلك مع تحفظ على الجزء المتعلق بتوجهاتهم الإيجابية نسبياً نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية.

التوصيات:

أثبتت نتائج الدراسة جزئياً صحة المقولات التي انطلقت منها، وتوصّلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

١ – ضرورة إيجاد آليات جديدة وتفعيل ما هو قائم من أجل زيادة الوعي السياسي بمؤسسات النظام السياسي الكويتي ورموزه وسياساته، من خلال الأدوار المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الرسمية والشعبية، والجامعات، والمجلس الأعلى للثقافة والفنون وغيرها.

٢ – ضرورة توسيع قاعدة المنشورات المتخصصة في مجال التربية الوطنية والمدنية.

٣ – التركيز على المناهج المدرسية وتطوير مناهج التربية الوطنية بما يتلاءم والمتغيرات وحاجة النظام لتعميق الولاء والانتماء للوطن، وضرورة احتواء المناهج المدرسية الأبعاد المعرفية بالنظام السياسي وآليات عمله والعلاقات بين السلطات، إضافة إلى التركيز على ما يتعلق بالدولة وتاريخها السياسي ورموزها وإنجازاتها.

٤ – ضرورة زيادة الوعي بأهمية مؤسسات المجتمع المدني ودورها وتعزيز قيم الديموقراطية؛ إذ تؤدي مؤسسات المجتمع المدني المختلفة دوراً في زيادة درجات الوعي السياسي بالدولة وتاريخها وقيمها، وترسخ وتعزز الولاء السياسي لها.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

١ – الغمري، إبراهيم، ١٩٨٣م، السلوك الإنساني والإدارة الحديثة، دار المعرفة المصرية، الإسكندرية ص ١٢٢.

٢ – الحديدي، فايز، ١٩٩٩م، اتجاه طلبة جامعة الأردن نحو عدد من المتغيرات المتعلقة بالحياة الجامعية، دراسات، م ٢٦، ع ١، ص ٥٠ – ٦٦.

٣ – ملحس، سمير، ١٩٩٥م، اتجاهات طلبة جامعة النجاح الوطنية نحو ممارسة الأنشطة، جامعة النجاح، نابلس.

٤ – العيسوي، عبد الرحمن، ١٩٩٢م، دراسة ميدانية للميول الأكاديمية والمهنية لدى طلاب الجامعة، جامعة الإسكندرية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع ٢٤.

٥ – صادق، ريتا كولوما، ١٩٨٦م، اتجاهات الطلاب المتحدثين باللغة العربية نحو اللغة الإنجليزية، مجلة رسالة الخليج، ع ٢٠، ص ١٤٤.

٦ – مشاقبة، أمين، ١٩٩٣م، الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين، أبحاث اليرموك، م ٩، ع ١، ص ٨٨ – ١٠٥.

٧ – ظاهر، أحمد، ١٩٨٦م، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، العلوم الاجتماعية، م ١٤، ع ٣، ص ٤٣ – ٧٢.

٨ – غرايبة، مازن، ١٩٩٤م، نمط الثقافة السياسية السائد لدى طلبة جامعة اليرموك، أبحاث اليرموك، م ١٠، ع ١، ص ١٥٣ – ١٧٥.

٩ – الموند، جابريل، بنجهام باويل، ١٩٩٨م، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة عبد الله هشام، الدار الأهلية للنشر، عمان.

١٠– المنوفي، كمال، ١٩٧٩م، التنشئة السياسية في الأدب المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، ع ٤، السنة ٦ – كانون الثاني.

١١- ظاهر، أحمد، ١٩٨٦م، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية، ع ٣، خريف.
١٢- العيسى، شملان، المنوفي، كمال، ١٩٨٧م، اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو مجلس التعاون، مجلة التعاون، السنة الثانية، العدد الخامس.
١٣- النقيب، خلدون، ١٩٩٦م، اتجاهات الناخبين، دراسة ميدانية، في كتاب، صراع القبلية والديموقراطية، حالة الكويت، دار الساقي، الكويت.
١٤- النقيب، خلدون، ١٩٩٦م، اتجاهات المرشحين لانتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢م، صراع القبلية والديموقراطية، حالة الكويت، دار الساقي، الكويت.
١٥- العنزي، عبد الله، سهر، عبد الله، ١٩٩٩م، الكويت والعلاقات مع " الدول الضد " دراسة ميدانية، المستقبل العربي، العدد ٢٤٥.
١٦- نذر، فاطمة، ٢٠٠١م، التنشئة الديموقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٩، عدد ٤، شتاء.
١٧- البغدادي، أحمد، ١٩٨٥م، تجربة الديموقراطية في المجتمع الكويتي، الباحث، عدد ٢.
١٨- الطراح، علي، ٢٠٠٠م، التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٨، العدد ٢، صيف.
١٩- غلوم، يوسف، ماير، لوكلير، ١٩٩٧م، المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥، عدد ٤.
٢٠- العنزي، عبد الله، سهر، عبد الله، ٢٠٠٠م، العلاقات الكويتية العراقية حاضرها ومستقبلها، دراسة ميدانية، شؤون عربية، العدد السادس والستون، مجلد ١٧، الشارقة، الإمارات العربية
٢١- المشاقبة، أمين، الهزايمة، محمد، ٢٠٠١م، الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النواب الأردني، الثالث عشر (دراسة مسحية)، دراسات الجامعة الأردنية.

٢٢- المشاقبة، أمين، الهزايمة، محمد، ٢٠٠١م، الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي لدى طلبة جامعة العلوم التطبيقية، دراسة ميدانية، دراسات، المجلد ٢٨، كانون الأول.
٢٣- المبارك، معصومة، العنزي، عبد الله، العبد الله، حامد، ١٩٩٩م، اتجاهات الكويتيين في الأزمة الدستورية عام ١٩٩٩م (حل مجلس الأمة)، دراسة ميدانية، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، غير منشورة.
٢٤- البغدادي، أحمد، المديريس، فلاح، ١٩٩٣م، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٩٦ آذار / مارس، ص (٨٧ - ١٠٦).
٢٥- وطفة، علي أسعد، ٢٠٠٣م، التحديات السياسية والاجتماعية في الكويت والوطن العربي، عالم الفكر، مجلد ٣١، عدد ٣، مارس، ص (٦٥ - ١٠٦).

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Katz, D. (1960) The Functional Approach to the study of Attitudes, Public Opinion, Quarterly 24, 163 - 204.
- Lippa, R. (1990) Introduction to Social Psychology, Wadsworth Company, Cal.
- James, et al., (1994) Organization: Behaviour, Structure and Processes, Homewood, 111, Irwin, 114.
- Luthans, F. (1992) Organizational Behaviour, New York, McGraw-Hill Inc, 108.
- Kreitner, R et al. (1992) Organizational Behaviour, Homewood, 111, Irwin, 98.
- Besch, D, R: (1985) School Climate and Effective Schools: A study of Environmental Factors: Diss, Abs. Vol. (46), No. (1)
- Bernald Bereleson and Cary A. Steiner, (1964) Human Behaviour: An Inventory of Scientific finding. New York: Harcourt, Brace, and work.
- David, T.G: (1979) Students and Teachers Reactions to Classroom Environment Diss Abs. Int. Vol. (40), No. (1).

- Holsti, K.J: (1977) International Politics, Frame work for analysis, New Jersey, Prentice.
- Porter Person: (1979) Environment Interaction within the Class-room setting. A Motivational Classroom setting: A Motivational Analysis of Student Achievement, Diss. Abs. Vol.(40) No. (2)
- James L. Gibson, John M Nancevich, and James ts. Donnelly, (1994) Organization: Behaviour-Structure, Processes 8th ed. Homewood III: Irwin, Robert Knotiner and Angelo.
- Kinicki, (1992) Organization Behaviour, 2nd, Ed-Homewood, III IRWI.,.
- Bill & James, Hardgrave, R. (1981) Comparative Politics, The quest for theory. University press W.D.C